اللفظ فيه وجهان لحكاهما الاول وبه قال الاستثناء بعد تمام المستثنى منه فاستثنى حكم بصحته الاستثناء وصحتهما وادعى الغزالي الاجماع عليه لا يصح الاستثناء حتى يتصل بأول الكلام قال النووي الاصح وجه ثالث وهو صحة الاستثناء بشرط وجود النية قبل فراغ اليمين وان لم يقارنه اولها والله اعلم ثم ما ذكرناه من اتصال اللفظ واقتران القصد بأول الكلام يجري في الاستثناء بإلا واخواتها وسواء في ذلك التعليق بالمشيئة وسائر التعليقات لشرط الثاني لم يكن الاستثناء مستغرقا فان استغرق فهو باطل ويقع الجميع مثاله قال لزوجته انت طالق ثلاثا الا واحدة او اثنتين متصلا مع النية المعتبرة لم يقع المستثنى فان قال الا ثلاثا وقع الثلاث للاستغراق والله اعلم اما اذا كان الاستثناء بالمشيئة فان قال انت طالق ان شاء الله تعالى فمتى اراد ان يستثنى ان شاء الله على لسانه لتعود على الكل كما هو الاصل وقصد ذلك بذكره او قصد الاستثناء الى الايقاع بمجموعها بمشيئة الله تعالى ولم يقصد تعليقا تحقق ذلك ديانة وقوع الطلاق وان قصد التعليق حقيقة لم تطلق على المذهب لامرين احدهما وهو طريق المتكلمين انه يقتضي مشيئته جديدة ومشيئة الله قديمة فاذا تغايرت الصفة لم تتعلق والثاني وهو طريق الفقهاء انا لم نتحقق وجود المشيئة فلم تطلق لان الاصل بقاء النكاح كما لو علق بمشيئة زيد فمات ولم يعلم مشيئته فانها لا تطلق وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال من اعتق او طلق واستثنى فله ثنياه وبالقياس على من شرط كما لو قال انت طالق ان شاء ابوك او اعتك او مئت ونحو ذلك ولا فرق في الاستثناء بين ان يقول انت طالق ان شاء الله تعالى وان شاء الله وان شاء الله وكذا لو قال ان شاء الله انت طالق وفي هذه الصيغة وجه ان يقع ولو قال انت طالق ان شاء الله بفتح الهمزة فكما لو قال ان شاء زيد في اصل الروضة هنا ثلاثة اوجه قال ولو قال انت طالق ان شاء الله بفتح الهمزة وقع في الحال وفي وجه لا يقع وفي ثالث يفرق بين عامي والنحوي وغيره واختاره الرويان ومقتضاه وقوع الطلاق على لغة صحيح لكنه صحيح من زياداته هكذا وذلك ذكر قبيل الفصل المعقود للتعليق بالحمل قال هناك في اصل الروضة ان الشرطية بكسر الهمزة فان فتحت صارت للتعليل فاذا قال انت طالق لان شاء الله بفتح الهمزة طلقت في الحال الا ان يكون الرجل ممن لا يعرف اللغة ولا يميز بين ان وان وقال قصدت التعليق فيدين قال الرافعي وهذا اشبه وقال النووي من زياداته ان من لم يعرف اللغة لا يقع مطلقا ويحمل على التعليق

قال وهو اصح وبه قطع الاكثرون والله اعلم انتهى ملخصا ولو قال انت طالق ان لم يشاء الله تعالى لم تطلق على الصحيح الذي قطع به الجمهور ولو قال انت طالق الا ان يشاء الله فوجهان اصحهما في اصل الروضة انه لا يقع الطلاق كما لو قال انت طالق ان شاء الله تعالى والثاني انه يقع الطلاق وبه قال الواقفيون لانه اوقع الطلاق وجعل المخلص منه مشيئة الله تعالى وهي غير معلومة فلا يحصل الخلاص كما لو قال انت طالق الا ان يشاء زيد ولم يعلم مشيئته فانه يقع الطلاق والثاني بالصحيح يقولون ان هذا تعليق بعدم المشيئة وهي غير معلومة كما ان التعليق بالمشيئة غير معلومة وايضا فعناه حظر الوقوع في حال علم مشيئة الوقوع وهو تعليق على مستحيل لان الوقوع يحال في مشيئة الله تعالى محال والتعليق على المستحيل لا يقع به طلاق كما لو قال انت طالق ان صعدت السماء وهذا ما صححه الامام والغزالي وغيرهما وجرى عليه القفال ونقله عن نص الشافعي قال الرافعي وهو اقوى وهذا صححه النووي في اصل الروضة يعني عدم الوقوع والله اعلم مسئلة قال انت طالق ان شاء الله ولم يقصد تبركا ولا تعليقا بل طلق فهل يقع الطلاق ام لا هذه الحالة وهي حالة الاطلاق لم يذكرها الرافعي وقال النووي قال الاسنوي وحكمه انه لا يقع والله اعلم فائدة اذا اوقع علي الطلاق هل يلزمه ان قوله ان شاء الله تعالى لا يقع معه طلاق في شرطه كذلك ايضا الاستثناء يمنع انعقاد النذر واليمين ويمنع صحة البيع وسائر العقود فات والله اعلم

قال وكذا يصح تعليقه بالصفة والشرط كما يصح تنجيز الطلاق كذلك يصح تعليقه والاصل في ذلك قوله عليه الصلوة والسلام المومنون عند شروطهم وقياسوه على العتق فان العتق ورد بالتدبير وهو تعليق عتق بالموت والطلاق والعتاق يتقاربان في كثير من الاحكام والمعنى في ذلك ان المرأة قد تخالف الزوج في بعض مقاصده ولا يكره طلاقها لكون الطلاق قد يفيد المباحات ولكنه يرجو اوفقتها فيعلق طلاقها فيما يكرهه او تترك ما يريده فان تركت ما يكرهه او فعلت ما يريده فذلك والا فهي مختارة للطلاق كذا قاله الرافعي وفيه منازعة من جهة ان المعنى الذي ذكره يقتضي وجود التعليق عند وجوده لا عند عدمه ولا قائل بالفرق وايضا فالقياس على التعليق ممنوع فانه ض الان العتق محبوب للرب سبحانه وتعالى فناسب ان يوسع فيه بالتعليق والطلاق

جائز

اضيف لهم طالق قد دخول الدار ونحوه انشاء ويمنع ايضا الا كفى له انشئ صح